أساليب مواجهة الجريمة الحضرية

أ/ بهية بن صغير
قسم علم الاجتماع- جامعة قسنطينة 2

الملخص:

تعد الجرائم الحضرية ظاهرة عالمية توجد في كل المجتمعات الكبيرة كانت أم صغيرة، متطورة أو النامية على حد سواء، وهي قبل كل شيء ظاهرة مرتبطة بالمجتمع الحضري نفسه،وبالتغييرات الاجتماعية التي تحدث فيه، ولاسيما في طبيعة العلاقات بين أفراده التي تتميز بالسطحية والنفعية، ومع ازدياد حجم الجرائم وتشعبت صورها أصبحت تهدد كيان المجتمعات الحديثة، في ظل عجز الجزاءات التقليدية عن منعها، مما يستوجب إعادة النظر ليس فقط بالبحث عن بدائل لها وإنما برسم إستراتيجية أمنية تكاملية تكون ردعية علاجية وقائية تكشف عن أسباب هذا الداء الخطير للعمل على مواجهته ومن ثم تجنب آثاره على الفرد والمجتمع الحضري

الكلمات المفتاحية: الجريمة – المدينة – الحملة ضد الجريمة.

Résumé :

La criminalité urbaine est un phénomène universel, présent et observable dans toutes les sociétés que celles-ci soient de grandes ou de petites dimensions, développées ou en voie de développement. Elle est liée surtout à la société urbaine et aux changements sociaux qui s'y produisent. Elle a une relation, notamment, avec la nature des liens qui relient les individus, lesquels liens se caractérisent par la superficialité et se fondent sur l'utilité. L'accroissement quantitatif de la criminalité, quelque soient les formes qu'elle revêt, est devenu un danger qui menace les sociétés modernes dans leur existence même, alors que les sanctions traditionnelles s'avèrent incapables de l'enrayer.

Cet état de fait nécessite, par conséquent, de rechercher non seulement des sanctions alternatives aux sanctions traditionnelles, mais aussi d'élaborer, en complément, une stratégie sécuritaire qui soit dissuasive, thérapeutique, préventive et qui aura pour tâche de révéler les causes de ce dangereux fléau, ainsi que de le combattre afin d'éviter ses effets sur l'individu et la société urbaine.

Mots-clés : La criminalité - la ville – la lutte contre la criminalité

مقدمة:

إن التطور الحضاري الذي شهده العالم الحديث ساهم في سرعة نمو المدن في مختلف المجالات ولاسيما في المجال السكني مما أدى إلى قيام مناطق متخلفة وأنماط سكنية متباينة، يسكنها في غالب الأحيان أناس وفدوا من المناطق المجاورة وهو ما شكل اكتظاظ كبير واختناق بالمدن مما أدى إلى اختلاف الثقافات بين السكان من جهة وعدم قدرة المدن على تلبية احتياجات ساكنها من جهة أخرى ما افرز ظاهرة اجتماعية خطيرة تمثلت في انتشار الجريمة الحضرية .

لقد أثارت ظاهرة الجريمة داخل المجمعات الحضرية اهتمام العديد من الباحثين نظرا للآثار المعنوية والمادية والسلبية التي تخلفها في نفوس الأفراد والجماعات ومنها التأثير البالغ الذي تحدثه في البناء الاجتماعي مما يسبب تفكك الروابط

الاجتماعية، تصدع القيم وظهور انحرافات خطيرة، مما استوجب البحث عن أساليب جديدة لمواجهة الجريمة والتصدي لها من خلال استخدام طرق عقابية وعلاجية ووقاية فعالة للحد من انتشارها وإشاعة الأمن داخل المناطق الحضرية .

تحديد المفاهيم

1- الجريمة

لقد اختلفت تعريفات العلماء علم الاجتماع والقانون وغيرهم في وضع تعريف محدد وواضح للمفهوم الجريمة، حيث يعرفها فرانك براسل قانونيا بأنها أي فعل يؤدي إلى انتهاك القانون ويعاقب صاحبه من قبل الدولة. [1]

إلا أن الجريمة في الغالب أكثر تعقيدا من ذلك لارتباطها بسلوك الإنسان ضمن وسطه الاجتماعي والحضري، لهذا يرى دوركايم أن الجريمة هي كل فعل يتعارض مع قيم والأفكار التي رسخت في وجدان الجماعة.[2]

فالجريمة هي عبارة عن موقف اجتماعي نتيجة لعوامل شخصية و بيئية تؤدي إلى الاضطراب في السلوك الغير المتوافق مع العادات والتقاليد المجتمع ويعاقب عليه القانون ويستلزم مواجهته والتصدي له بمختلف الأساليب الردعية والعلاجية والوقائية.

2- الحضرية:

الحضرية هي طريقة حياة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعنى إقامة الناس

واستقرارهم في تجمعات حضرية تتميز بالحجم الكبير والكثافة العالية واللاتجانس بين أفرادها ويظهر في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم اتجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة، والحضرية بهذا الشكل تتضمن كل الجوانب الكيفية التي تتصل بالمعيشة في المدينة مع ما يرتبط بذلك من مشكلات حضرية.

3- الأساليب:

الأسلوب لُغةً مشتق من الفعل سلب كما عرفه ابن منظور في كتابه لسان العرب حيث يقول أن الأسلوب هو الطريق والوجه والمذهب والفن، يقال أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه.[3]

الأسلوب هو طريقة للتفكير يصل من خلاله الإنسان إلى النتائج والقرارات بأقل احتمال للخطأ، وهذا ما ذهب إليه المعجم الفرنسي Larousse عندما اعتبر الأساليب مجموعة من المبادئ المنطقية والقواعد والخطوات كوسيلة لتحقيق نتيجة.[4]

- أنماط الجريمة الحضرية

الجرائم الحضرية كثيرة ومتعددة، ومتغيرة على الدوام ويصعب حصرها، بصورة عامة نستطيع القول أن كل الأنماط الإجرامية المسجلة في بيانات الإحصاء الجنائي موجودة أغلبها في النسيج الحضري، وعليه يمكن التركيز على الأنماط الإجرامية الحضرية التالية

1- الجرائم على الأموال و الممتلكات :

هي تلك الجرائم التي تنطوي على سلب المال العام والخاص والتعدي على الممتلكات بقصد التملك كجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير والسرقة والتخريب والسطو وغيرها من الجرائم الأخرى والتي يكثر انتشارها في البيئة الحضرية، حيث سجلت مصالح الأمن لسنة 2015 نسبة حوالي 75.63 % بالمدن الجزائرية [5]، وذلك لخصوصية المدينة التي تتميز بكبر حجم

سكان المدينة وضخامة أبنيتها وسعة مساحة المنازل وعدم خضوعها إلى تخطيط علمي يؤمن سلامتها من التعرض للسطو، فضلا عن اختلاف بعض الخصائص والسمات للسلوك عند أبناء المدن والتي بدأت تظهر عليها علامات النزعة الفردية على طبيعة العلاقات بين أفرادها وقلة الصلات الاجتماعية حتى بين أفراد العائلة الواحدة حيث ظهر بوضوح أنه كلما اتسع العمران وزادت مشاغل الناس في المدينة أدى ذلك إلى إضعاف العلاقات والاتصالات الاجتماعي.[6]

2- المخدرات :

تعد المخدرات هي جهاز قياس الزلازل التي تحرك المجتمع[7]، نظر لأنها تأثر على العقل وتفقد الإنسان توازنه وإدراكه بما يحيط حوله، كما تعتبر سبب لكثير من الجرائم منها الرشوة، السرقة، التهريب وغيرها من الجرائم الأخرى، وتعد البيئة الحضرية المنطقة التي تشهد أكثر انتشار لهذا النوع من الجرائم نظرا لسهولة اختباء مروجو ومدمنو المخدرات داخل النسق الاجتماعي الحضري والذي يمتاز بسطحية العلاقات الاجتماعية في ظل غياب وسائل الداخلية والخارجية للضبط الاجتماعي، لاسيما في المناطق والأحياء المتخلفة بالمدينة التي تعتبر أوكار حقيقية لانتشار الظاهرة واتساعها نظر لما تعانيه هذه الأحياء من انعدام تام لكل مقومات الحياة الحضرية سواء من خدمات أو مرافق عمومية أو مساكن لائقة مع انتشار للبطالة والفقر والتهميش الذي يحس به ساكنو هذه الأحياء مما يدفعهم إلى إدمان المخدرات و تجارتها لكسب قوتهم في تحسين مستوى معيشتهم، ولاسيما فئة المراهقين العدوانيين والجانحين الأكثر استخدام للمخدرات والكحول وهذا ما توصلت إليه جل الدراسات الأمريكية.[8]

4- جرائم العرض :

تعد جرائم العرض من المشكلات الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع الحضري وسلامته وتعرضه إلى أخطار التفكك والانهيار، حيث قدرة نسبتها ب 59.26% في الجزائر سنة2015[9]

يعود ذلك إلى:

- ضعف القيم والأخلاق وسوء التنشئة نتيجة ضعف في التماسك العائلي وقلة الضبط الاجتماعي للأسرة في رعاية أبنائها.

- انتشار الفقر والبطالة بشكل كبيير في المجتمع الحضري مما يؤدي إلى ممارسة الدعارة باعتبارها مصدر عيش لكثير من النساء والرجال الذين يرون فيها الملاذ الأخير للخروج من دائرة الفقر والعوز المادي

- أزمة السكن التي تشهدها غالبية المدن وما يترتب عنها من إقامة أكثر من عائلة في مسكن واحد مما يساعد على كثرة الاختلاط بين الجنسين والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الجريمة وتعقدها.

5- الجرائم على الأشخاص :

تعد جرائم على الأشخاص الأكثر انتشارا في المدينة حيث أحصت الجزائر سنة 2015 حوالي 65,39% [10]ويعود ذلك لارتباطها بالسلوك اليومي للأفراد وعلاقتها المباشرة بالتنشئة الأسرية التي تأثر على السلوك إما بالإيجاب أو السلب، كما تلعب الظروف الخارجية منها ضعف وسائل الضبط الاجتماعي من جهة وتدني مستويات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في المجتمع من جهة أخرى التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ولاسيما جريمة القتل التي تعد أخطر أنواع هذه الجرائم بحيث تعرض المجتمع إلى اضطراب وفقدان الثقة وضياع الأمن الاجتماعي وتصدع القيم و الأخلاق .

يكثر هذا النوع من الجرائم في الأحياء المتخلفة بالمدينة أين تكثر المشاحنات والصراع بين السكان نتيجة تراجع المستوى المعيشي بها وانعدام المرافق الأساسية وتكدس المساكن وزيادة الكثافة السكانية بها ، وانتشار الفقر والبطالة وانتشار العصابات الإجرامية التي تسعى لفرض سيطرتها بالقوة من خلال ممارسة مختلف أشكال العنف منها الضرب، لهذا وجب على هيئات المدينة البحث عن أساليب أكثر أمنا للحد من انتشار هذا النوع من الجرائم.

بصورة عامة هذه أهم الأنماط الإجرامية الموجودة بالمدن الحضرية في أغلب مناطق العالم مع وجود بعض الأنماط الإجرامية الحضرية المرتبطة بمدن حضرية بعينها، وذلك يعود

لاختلاف العوامل الثقافية والاجتماعية بين الشعوب والثقافات.

- الآثار المترتبة عن الجريمة الحضرية :

إن انتشار الجريمة في الوسط الحضري وارتفاع نسبها من سنة إلى أخرى أدى إلى جملة من النتائج السلبية على الفرد والمجتمع الحضري على حد السواء و منها :

- تنامي شعور الفرد الحضري بضعف الأمن والاستقرار مما يجعله يعيش في خوف على بيته وأبناءه وأمواله.

- إن ارتفاع الجريمة في الوسط الحضري يضعف الثقة المواطن اتجاه الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحتها، وهذا ما يزيد من قطع للعلاقة بينهما، بحيث يصبح المواطن يبحث عن أساليب اخرى لحماية نفسه وممتلكاته من الجريمة.

- تآكل الأصول الإنتاجية العامة من الخدمات والفضاءات عمومية جراء الضرر المتعمد الذي يصيبها مما يزيد من تكلفة صيانتها.[11]

- زيادة التكلفة المادية المترتبة عن الجريمة التي تصيب القطاعين العام و الخاص منها تكاليف القضاء و السجون و الشرطة و العناية الطبية وإجراءات حماية الممتلكات...

- ينتج عن التطبيق التدريجي للعقوبات ضد مرتكبي الجريمة على إعادة تكرارها مع تعلم كيفية التلاعب مع الأجهزة الأمنية لتملص من العقوبة، مما يثرى خبرتهم في ممارسة الجريمة.

إن هذه النتائج وغيرها دلالة على أن الجريمة الحضرية هي ظاهرة اجتماعية خطيرة لها تأثيرات على المجتمع الحضري بكل مؤسساته بصفة عامة وعلى الفرد الحضري بصفة خاصة

- نحو أساليب عملية لمواجهة الجريمة الحضرية :

إن مواجهة الجريمة الحضرية تتطلب مجموعة من طرق و الأساليب المختلفة تختلف باختلاف طبيعة الجريمة من جهة وخاصية المجتمع الحضري و ثقافته من جهة ثانية، ولهذا سوف نتطرق إلى أكثر الأساليب اعتمادا من طرف الكثير من المدن في العالم.

- الأساليب الردعية أمنية :

إن القانون أو التشريع الجزائي هو الآلة الرادعة للتجاوزات والاعتداءات على أفراد المجتمع الحضري ويعد الوسيلة الناجعة للضبط الاجتماعي الرسمي لأنه يعبر من خلال بنوده عن الأحكام الرادعة وفرض العقوبة على الخارجين عن حدود المجتمع الحضري، وهذا ما ذهب إليه الدكتور العوجي عندما عرف التشريع الجزائي على أنه عبارة عن دستور لسلوك الفرد المقبول اجتماعيا، يحدد المجتمع بموجبه المصالح المحمية تحت طائلة العقاب بمن يعتدي عليها أو يعرضها للخطر.[12]

يستند القانون في تطبيق العقوبة من خلال مؤسساته الأمنية المتمثلة في الشرطة والقضاء الجزائي والمؤسسات العقابية التي تعمل على تطبيق الصارم للقانون وأحكامه في ردع الجريمة والحد من انتشارها في المدينة.

- الشرطة :

تلعب الشرطة دور هام على أساس أنها جهاز الضبط الرسمي الذي استحدثته الدولة لفرض النظام والأمن داخل المدينة، حيث تقوم بعدة وظائف منها إدارية، قضائية، اجتماعية.

حيث تعد الوظيفة الإدارية وسيلة المنع أو الردع وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والأعمال الوقائية التي تهدف إلى منع وقوع الجرائم باتخاذ التدابير تقلل من فرص ارتكابها، بما في ذلك فرض القيود التي تحد من إطلاق حريات الأفراد لحماية النظام العام.

أما الوظيفة القضائية فهي تعتمد على وسيلة القمع من خلال الإجراءات الجزائية التي تتخذها عقب وقوع الجريمة، بما في ذلك جمع المعلومات وإجراء التحريات وكشف مرتكبيها والقبض عليهم، وأدلة إدانتهم وتقديمهم للمحاكمة وتنفيذ العقوبة الصادرة في حقهم.

بينما تعد الوظيفة الاجتماعية التي تتبعها الشرطة في أداء رسالتها الأسلوب الأكثر قدرة على علاج المشاكل الاجتماعية من أساليب المنع والردع، على اعتبار أن الجريمة هي نتاج المجتمع وبتالي تتطلب تكاثف الجهود بين الشرطة كأداة لمكافحتها وبين الهيئات الاجتماعية الممثلة للشعب لتحقيق التعاون وإزالة كل مظاهر التوتر وردم الهوة بين الشرطة والمواطن وتقوية الثقة المتبادلة بينهما على اعتبار إن الشرطة هي أداة الشعب وسلطته فمن واجبه معاونتها على أداء رسالتها، فليس هناك شرطة مهما بلغت أهميتها تستطيع تحقيق أهدافها ما لم تظفر بمعاونة المواطنين لها.[13]

إن تطوير عمل الشرطي التقليدي بما يحقق استمرار الاتصال و التواصل مع الجمهور والاهتمام بإنتقال الشرطة الميدانية إلى المجتمع والاتصال المباشر بأفراده، بما يضمن حيوية جمع المعلومات الأمنية والوصول إلى نتائج إيجابية في مجال كشف الجريمة وضبطها، ويسهل الحصول على مشاركة ودعم المواطنين لإجراءات الشرطة في مكافحة الجريمة.

- القضاء الجزائي:

القضاء الجزائي هي المؤسسة التي اعتمدتها جميع الدول لمعالجة موضوع الجريمة من النواحي القانونية والإنسانية والاجتماعية والعقابية، وهدف منها تسليط العقوبة على المجرم ليس للانتقام منه وإنما إصلاحه وردعه مستقبلا عن ارتكاب الذنب في حدود ما يضمنه الدستور الحامي للحريات وحقوق الإنسان من اجل تحقيق مقومات الأمن الاجتماعي الذي تقوم عليه سلامة المجتمع.

ومن الطبيعي أن يكون نجاح مؤسسة القضاء وحسن أدائها رهنا بنوعية رجالها واستيعابهم لمهماتهم وقناعتهم بفاعليتها، حيث تقوم النيابة العامة بدور بالغ الأهمية في التصدي للجريمة وملاحقة المجرمين واتخاذ التدابير الوقائية والردعية اللازمة، بإضافة إلى القاضي الذي يلعب دورا محوريا في مكافحة وردع المجرمين، إذ يتخذ قراراته وأحكامه انطلاقا من النص القانوني ومن النيابة العامة مع مراعاة الرأي العام في اتخاذ موقفه المتساهل أو المتشدد مع المجرم، مستعملا صلاحياته التقديرية التي يخولها له القانون، وكذلك يتأثر بثقافته العامة والقانونية وحسه الاجتماعي والمهني من خلال ممارسة مهماته وذلك من أجل تحديد نوع العقوبة ومدتها لتكون وسيلة رادعة وواقية من الإجرام.

ويمكن تقييم فاعلية القضاء الجزائي في ردع الجريمة من خلال تطوير أجهزته بما يتوافق وتحديات الظاهرة الإجرامية لكون هذه المؤسسة مسؤولة عن أمن المواطن وحمايته من الاعتداء دون التعدي على حقوق المتهم وكيانه وهذا ما يضمن اتزان العدالة.

- **المؤسسات العقابية:**

إن العقوبة هي الوسيلة الجزائية التي يرد بها المجتمع على الجريمة من خلال إصدار الأحكام عبر مؤسسات القضاء لتنزل بمرتكبيها العقاب المناسب، ويتم تنفيذها داخل السجون والإصلاحيات التي تسمى بالمؤسسات العقابية بهدف تأهيل المحكومين اجتماعيا ومهنيا لإعادتهم أفراد صالحين إلى المجتمع، وتختلف هذه المؤسسات بين السجون ومراكز إعادة التأهيل، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التي يقتضى كل واحد منها وجود اختصاصين في الحقول الاجتماعية والقانونية والأسرية.

إن تأهيل السجين على الاندماج الاجتماعي، يتطلب من القائمين على المؤسسات العقابية إحداث برامج إنسانية داخلها من خلال تطويرها وتوسيعها وتوزيعها جغرافيا، وتمويلها بالعناصر البشرية المؤهلة للخدمة الاجتماعية، ووضع برامج التأهيل المهني والثقافي والاجتماعي وتطبيقها واستثمارها، بغية تحويل السجين من إنسان مجرم إلى فرد صالحا للمجتمع.

- **الأساليب الاجتماعية البيئية لإصلاح المدينة**

1- تحسين المستوى المعيشي للأفراد :

يعتبر الغداء واللباس والمسكن من أساسيات حياة الإنسان ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال ويختلف مدى قدرة الأفراد في توفير هذه الاحتياجات الضرورية تبعا لتفاوت دخولهم، ولهذا يحدد الدخل المناسب حجم الاحتياجات المتوفرة، فكلما كان الدخل منخفضا أو منعدما أدى إلى تدني المستوى المعيشي للفرد من نقص في الغداء واللباس مع الإقامة في مساكن غير لائقة تنعدم بها أدنى متطلبات الحياة، وهذا ما يدفع بالفرد إلى اللجوء إلى الوسائل الغير المشروعة لتأمين احتياجاته بارتكاب جرائم السرقة، الاختلاس، الرشوة...وغيرها من الجرائم الأخرى.

إن توفير الرعاية المعيشية لساكني المدينة يعد مطلب أساسي يجب على الدولة والقائمين على المدن توفيره وذلك من خلال :

- تحسين مداخيل الأفراد والموازنة بينها للحد من التفاوت الطبقي داخل المجتمع الحضري من جهة ولضمان التقليل من ظاهرة الفقر الحضري من جهة أخرى.

- توفير المسكن المناسب باعتباره مطلب اجتماعيا هام.

- تحسين وإعادة تهيئة الأحياء المتخلفة بالمدينة بتوفير كل الخدمات الضرورية بها أو إزالتها إذا تطلب الأمر ذلك باعتبارها المصدر الأساسي والمسؤول الأول عن انتشار الجريمة في المدن.

2- الرعاية الصحية :

إن توفير المراكز الصحية داخل الأحياء الحضرية يساهم في مواجهة الجريمة ذلك أن الرعاية الصحية بجانبيها الوقائي والعلاجي تحافظ على صحة الإنسان الجسمية منها والعقلية، فاكتمال صحة الفرد تجعله قادر على العمل والإنتاج والإسهام في بناء كيان المجتمع ورفاهيته، لأن فقدان الرعاية الصحية يؤدي إلى انتشار الأمراض التي تزيد من نسبة العاجزين عن العمل من جهة وارتفاع نسبة الوفيات من جهة أخرى، مما يضعف قدرة العمل والإنتاج وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الموارد ما يتبعه من ازدياد حالات الفقر ما ينشأ عن ذلك من انحرافات سلوكية تبلغ بعضها حد الإجرام.[14]

3- الرعاية التعليمية والتربوية:

تعتبر المؤسسات التعليمية بكل أشكالها من مدارس وجامعات ومراكز التكوين بإضافة إلى المساجد التي تلعب دور في نشر الأخلاق الدينية والمبادئ الإسلامية السمحة بين أفراد المجتمع الحضري، دعما لكيان الأسرة وتوطيد دعائمها وإيجاد السبيل الكفيل لاستقرارها لكي تستطيع القيام بدورها على النحو أفضل وبالشكل المطلوب، حيث أشارت الكثير من الدراسات أن للتعليم والأسرة دورا كبيرا في التأثير على الظاهرة الإجرامية ويتجلى ذلك في أن أغلب المنحرفين هم من بيئات أسرية مضطربة يمتاز أفرادها بالأمية والجهل وتنتشر بينهم جرائم العنف والقسوة كالقتل، الضرب، الجرح... فقد أظهرت دراسة التي قام بها جلوك و زوجته أهمية الأسرة المفككة والتي تقل بها نسبة المتعلمين ويضعف فيها الإشراف العائلي وأثره على تكوين الجنوح والسلوك المنحرف وقد توصلا في دراستهما إلى أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من أسر تكون لسبب أو الأخر إما أسرا مفككة أو من أسر يكثر فيها الفساد في الأخلاق والسلوك المنحرف.[15]

4- الرعاية الثقافية:

إن إنشاء المرافق الترفيهية داخل أحياء المدينة يساعد على انخفاض معدلات الجريمة، باعتبار هذه المرافق تعمل على ملء أوقات فراغ الشباب حيث تقوم النوادي الرياضية والملاعب على امتصاص ثورة الشباب وتفجير طاقتهم في ممارسة الألعاب الرياضية وتحميهم من الانحرافات كما تعمل النوادي الثقافية والاجتماعية منها المكتبات العامة والمتاحف والمعارض على رفع مستوى الثقافي لساكني المدينة وتنمية ميولهم الإبداعية، ولا ننسى دور الحدائق والمنتزهات العامة التي تعد فضاء لربط العلاقات بين ساكني المدينة، كما تساعد على الترويح عن النفس وتفريغ كل ضغوطات الحياة الحضرية.

5- الجوانب العمرانية:

إن مشاركة المخطط العمراني في معالجة والوقاية من المشكلة الجريمة أمر ضروري نظرا لما يقدمه من دراسة وتحليل للتنظيم المكاني لبنية المناطق السكنية، التجارية، الصناعية، حيث أن البيئة العمرانية ليست مجرد طرز معماري وتصوريا وحاجة وظيفية تلبي حاجة الإنسان فحسب بل ممكن أن تخلق أماكن تؤثر في سلوك الإنسان وذلك لأن الفعل الإجرامي يحدث في حيز مكاني نتيجة التفاعل الاجتماعي.

وعليه فإن تنظيم الفضاء الحضري بواسطة وضع مخططات سكنية تهدف لإزالة وتقليل العوامل المسببة للجريمة، وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات الواجب مراعاتها عند تصميم المناطق العمرانية في المدينة منها

- عدم اعتماد الأحجام الكبيرة للمساكن وكذلك للسكن العمودي الذي يزيد في ارتفاعه على عدد معين من الطوابق لتسهيل عملية المراقبة البصرية.
- اعتماد معايير يضمن من خلالها توزيع الأبنية العامة والخدمية في مواقع يسهل الدفاع عنها.
- تقليل درجة الاكتظاظ حسب المنطقة السكنية بتحديد عدد الوحدات السكنية
- اعتماد أنظمة الطرق والممرات مكشوفة على أكبر عدد ممكن من ساكني المناطق السكنية.
- جعل مركز المنطقة السكنية معززا لخلق مجتمع متفاعل يشعر بالأمان والخصوصية.[16]

وزيادة على هذه الإجراءات يجب على إدارة المدن العمل على تحسين إحياءها القديمة ولاسيما المتخلفة منها من خلال توفير كل المرافق الضرورية مع إجراء عمليات التجديد لهذه الأحياء التي تعتبر مركز للإجرام في المدينة، ففي دراسة أجريت

بمدينة بيتسبرغ بالولايات الأمريكية المتحدة لإظهار العلاقة بين تحسين السكن والحياة الاجتماعية تبين أن معدل الجنوح ينخفض في الأحياء المجددة مقارنة مع الأحياء المتخلفة. [17]

- الخاتمة

إن تزايد ظاهرة الجريمة في المدن ولاسيما الكبرى منها قد أصبح هاجسا الكثير من الدول والحكومات والمنظمات العالمية التي صارت تبحث عن أساليب جديدة ومبتكرة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، لهذا فقد أصدرت منظمة العدالة والجنائية مجموعة أفكار وحلول ترمي إلى بناء إستراتيجية متكاملة لمنع الإجرام، وقد أثبت ناجعة وفعالية هذه الإجراءات في كثير من المدن في العالم ومنها البرازيل...

وتتمثل مجموعة هذه المبادئ في ما يلي

- توسيع دائرة صلاحيات الجماعات المحلية في تسيير المدن بإنشاء هياكل إدارية متكاملة يمكنها أن تقوم بالتشخيص وبوضع استراتيجيات منع الجريمة.

- إن تطوير هياكل المدن خاصة الكبرى منها لتمكينها من العمل بصورة متكاملة على معالجة المشاكل المتعلقة بالبني التحتية، الإسكان، النقل وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تسهل عملية الإجرام.

- الاستفادة من وسائل التكنولوجية الحديثة للمعلومات في تحسين أداء الأجهزة الأمينة لمكافحة الجريمة والوقاية منه.

الهوامش:

[1]- زرارة، لخضر.الجريمة و المجتمع.عمان : دار وائل،2014.ص.41

[2] – mile DURKHEI. *De la Division du travail social* (1893), Paris, P.U.F., 12e édition, 1960, pp. 35

3- ابن منظور .لسان العرب.ص.433

4- http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/méthode/50965)

5- جريدة الخبر لخبر أونلاين / واج 11 - 18:47 /أغسطس.2015

[6]- احسان محمد حسن.علم اجتماع الجريمة.عمان: دار وائل.2008.ص.157

[7] - économies criminelles et mondes urbains. paris : puf, 2007.p.70

[8] - lorraine tournyol du clos. La délinquance des jeunes. Paris :l'harmattan, 2007.p.480

9- جريدة الخبر لخبر أونلاين / واج 11 - 18:47 /أغسطس.2015

10- جريدة الخبر لخبر أونلاين / واج 11 - 18:47 /أغسطس.2015

11- معتز محي عبد الحميد. مشكلة الجريمة الحضرية في الوطن العربي. مجلة الفكر الشرطي.ص.82 http://www.mandumah.com/databases

[12]-محمد ياسر الأيوبي. النظرية العامة للأمن. طرابلس : المؤسسة الحديثة للكتاب.2008.ص. 279

13- محمد ياسر الأيوبي. المرجع نفسه .ص. 251-252

14- صلاح احمد العزي. دور التنشئة الإجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي.عمان : دار غيداء.2011.ص.193-194

15- صلاح احمد العزي. المرجع نفسه .ص.196

16- معتز محي عبد الحميد. مشكلة الجريمة الحضرية في الوطن العربي. مجلة الفكر الشرطي.ص.86 http://www.mandumah.com/databases

17 - Jane jacobs. déclin et survie des grandes villes américaines. Merseille : parenthéses, 2012.p. 107

أساليب مواجهة الجريمة الحضرية ـــــــ